مسلسل الفضائح هل ينتهي..؟

هدر ملايين الليرات لمصلحة من..؟

إدعاء الإصلاح وتنفيذ المشاريع قناع زائف لتسيير النهب والسمسرة..

شعار المتسلطين: النهب قبل فوات الأوان

بقلم: هيثم كمال

يكاد لا يمر يوم، الا ونسمع أو نقرأ خبر فضيحة جديدة في هذه المنطقة أو تلك الى اخر الرواية .. ويكاد لا ينقضي عهد وينبأ آخر، حتى تبدأ عملية نبش الدفاتر القديمة لتصفية الحسابات مع الخصوم ولتغطية موسم جديد من « البلع » و « الزلط » قبل فوات الاوان وانقضائه .

وكل هذا أو ذاك انما يعكس صورة الطغمة المتسلطة وبؤكد حقيقتها الجوهرية القائمة على اساس النيل بمقدورات الشعب لمصلحة حفنة ضئيلة همها الاول والاخير : تكديس الاموال وزيادة ارصدتها في البنوك غير عابئة بمصالح الغالبية الساحقة من شعبنا التي تصاب بالضرر البالغ نتيجة هذه السياسة المتسلطة والمستغلة.

حقائق وارقام ...

ولو عدنا بالذاكرة الى الفضائح التي اذيعت او اكتشفت في ظل الحكومة « السلامية » العتيدة ، لوجدناها تتوالى دون جهد او اعياء بذكر ، فهي و « الحمد » لحكومة الرئيس سلام كثيرة .. وكثيرة جدا ولا نجد ازاءها بالغ صعوبة او كبير حرج ، ولما كان ذكر كافة الفضائح يتطلب تخصيص عدد كامل من هذه الصحيفة وربما اكثر . فاننا سنكتفي بالتركيز على اكثر الفضائح بروزا و « سطوعا » ..

من جملة الفضائح التي لا تنضب الرسوم ١٩٤٢ وعودة الحكومة عنه لان « العودة عن الخطأ فضيلة » كما ذكر في حينه ـ تحت ضغط الزمرة الاحتكارية النهمة من كبار التجار والمستوردين .

كذلك افشال مشروع وزير الصحة السابق الدكتور اميل بيطار من اجل تخفيض اسعار الادوية ، نتيجة الضغط اياه وحفاظا على حرية نهب المستوردين وعبثهم على هواهم ، دون رقابة فعلية من الدولة ، ودون رادع مسؤول .

اما قضية الكروتال وما قيل حولها، وما نشر عنها من تفاصيل وووثائق ومستندات فانها تطلب ملفا كاملا ، فهي فضيحة دون فيحينها ورسمت الكثير من علامات الاستفهام والتساؤلات الجدية التي تثير باصابع الريبة والاتهام .

كذلك ما ذكر عن قضية المستندات والوثائق السعودية التي نشرت على صفحات الصحف والتي تشير الى دفع السعودية مبالغ طائلة تصل الى مئات الالوف من الليرات لرئيس الحكومة من اجل تنظيم استقبال حاشد « شعبيا » للملك فيصل . وهذه القضية ان صحت واكدت ـ وقد اكدها البعض ومنهم الاستاذ كمال جنبلاط ـ كافية وحدها لادخالنا في نفق هائل من التساؤلات عن هوية العناصر الذي نعن فيه وعن هوية المخططات الرجعية التآمرية التي تستهدف المنطقة العربية خاصة ومن ضمنها بالطبع لبنان .

وايجازا نكتفي برد فضيحة الكابل البحري التي كلفت مبلغ خمسة وخمسين مليونا دون ان تكمل تجهيزاتها عند بدء تدشينها . وفضيحة صفقات ما سمي في حينه السلح الوهمي ، وفضيحة السجن الحديث الذي لزم بثمانية ملايين ليرة ثم قفز هذا الرقم الى ٤٣ مليونا بعد ذلك « بقدرة قادر » ودونما تعديلات جدية او اساسية ، وكذلك فضيحة تخصيص السعودية مبلغ عشرين مليونا للاجهاز والقضاء على الحركة الوطنية والقدمية اللبنانية ونصفية حركة المقاومة الفلسطينية ، وكذلك ذكر فضيحة التوسع في اشغال مطار بيروت حيث نفذ رقم الالتزام من ٥٠ مليون ليرة الى ٧٠ مليون ليرة هكذا وبكل بساطة ـ

اما فضيحة اراضي الغدير التي اكدها الاستاذ كمال جنبلاط في اكثر من حديث ادلى به واكد بانها ستكلف الدولة مبلغ احد عشر مليونا من الليرات ، فهي فضيحة « طازجة » وما زال الناس يتداولونها ، وما زالت حية في الاذهان الجميع . هذا عدا فضائح الرمول وبيعها ، وعدا فضائح « الخوة » والارتشاء ، وعدا فضائح « المعاليك » والازلام واشباه الازلام ممن فتحوا بازارات ودكاكين للسماسرة والرشوة تحت ستار تخليص المعاملات في دوائر الدولة .

ولو اردنا احصاء فضائح النهب والرقة على مستوى كافة المناطق لوجدناها عديدة وعديدة جدا ، ولوجدنا انفسنا مضطرين الى اللهاث التعادي دون بلوغ الخاتمة .

ماذا تعني هذه الفضائح ؟

ان هذه الفضائح وغيرها مما يضيق المجال عما عن ذكرها ، ذات دلالات هامة، بصدد كشف هوية النظام وهوية المتسلطين فيه . كما انها ذات دلالات بالغة الخطورة بصدد انعكاسها على واقع الجماهير الشعبية التي تدفع وحدها اولا واخيرا ثمنها وعلى حساب مصالحها الحيوية والحياتية الملحة .

فهي تكشف من جهة حقيقة النظام من حيث كونه نظاما متخلفا يقوم على نهب الجماهير الشعبية واستغلالها نعيما وكدحها ، واستثمار انتاجها وتوظيف كل ذلك في خدمة اصحاب الامتيازات ، طبقة الـ ٤ بالمئة . كما تكشف طبيعة المتسلطين وجوهرهم الطبقي ، من حيث كونهم طبقة طفيلية غير منتجة ولا تملك ابسط مقومات او خصائص تؤهلها لدفع المجتمع الى التطور والنمو .

فالبرجوازية اللبنانية الكبيرة بحكم تركيبها الراهن وبحكم نشوئها في ظل التبعية الكاملة لمصالح الاستعمار العالمي ، طبقة لا تملك سوى وظيفة هامشية طفيلية في المجتمع هي وظيفة التابع العميل الذي يقوم بدور السمسرة والوساطة للبضائع والسلع الغربية الامبريالية.

واذا كانت البرجوازية الكبيرة قد شهدت في الاونة الاخيرة نموا اجتماعة في داخلها تدعو الى ضرورة حفن الجسم الاجتماعي بمعاقير اصلاحية لامتصاص النقمة الجماهيرية وتطويقها الا ان الجناح المسيطر والمهيمن داخلها هو الذي لا يرى سوى ضرورة تشديد قبضة النهب والسمسرة بالتحالف مع الاقطاع المتضخ والمتوحش .

والاقطاع السياسي المتخلف بدوره الذي توثقت علاقات تحالفه مع البرجوازية منذ فترة تكونها ونشوئها في ظل المباركة الاستعمارية وظيفا لمصالحها . فانه ما زال يشكل قوة كبيرة على مستوى الحكم. كما تشكل قاعدته الشعبية سلاح المواجهة والاحتياط في اية معركة مع القوى الوطنية والتقدمية . ومن هنا بالضبط تنبع حيوية بقائه واستمراره من وجهة نظر البرجوازية الكبيرة المسيطرة .

واذا كان الاقطاع السياسي قد عرف نوعا من الانحسار او « الافصاء المعدود » في ظل المهدين السابقين ـ اي في ظل تجربة التحديث والاصلاح حيث رفض الاقطاع دوره كمشرع او موجه لخطط الانماء او مشاريع الترميم ـ فانه في ظل العهد الراهن وبعد انقضاء ١٢ سنة على بقائه في الظل او على هامش اكلة « جبنة الحكم » يجد نفسه مندفعا منهم غريب وشرس الى اقطاع المكاسب وانتزاع الامتيازات وحشد الازلام والانصار في الوظائف في عاليه او مكتوت سوى بسلب اكبر عدد ممكن من ثمار التنفيعات بساعده على ذلك ركود او انحسار موجة التحرر الوطني العزلي عامة، واجواء الاستسلام العربي الرسمي حيث تعبر فرصا ذهبية لا تعوض ـ

هذا كله يتم ويجري في الوقت الذي تتصاعد فيه كتائج الكبدة لكل ذلك موجات الغلاء بحيث تشمل كافة السلع دون استثناء ، وتكبر فيه طوابير العاطلين عن العمل ، وبشهر سيف الصرف الجماعي والافرادي في وجه العمال والمستخدمين والمعلمين وسائر الشغيلة .

وفي الوقت الذي يستشرس فيه اهل النظام فيستخدمون القمع الدموي والارهاب بشتى صوره في مواجهتهم لمطالب الجماهير الشعبية الهادفة الى بلوغ حقوقها ومطلبات عيشها الكريم .

وما شهداء مزارعي التبغ في النبطية ، وشهداء عمال فندور في بيروت ، وضحايا الصرف في المعلمين الرسميين وغير ذلك سوى شواهد اكيدة على حقيقة وجه المتسلطين الذين يتفنون في مناسبة وغير مناسبة بـ « الامن » و « الازدهار » و « الاخضرار » .

الفضائح الى اين ؟

والسؤال الاخير الذي لا بد من طرحه هو الى اين ستؤدي هذه الفضائح ، وهل ستتوقف ؟! ان هذه الفضائح لا تؤدي الا الى نتيجة واحدة هي : المزيد من تعرية وجه النظام ، ونزع سائر ثوتوش « المكياج » التي ما برح يستر بها عيوبه ونواقصه وتفرانه .

خاصة وقد ازكمت روائح الفضائح انف كل مواطن ، وجعلته يتحسس بالادلة الحسية واليومية المباشرة طبيعة اهل النظام ، وحقيقة اعمالهم التي لم تعد خافية على احد . وما التعلمات الشعبية ، والظاهرات الطلبية ، وحركة الاضرابات الاخيرة ، سوى مؤشرات جدية تؤكد فضح المواطن لاهل النظام ، واستنكاره الشديد لما وصلت اليه الاحوال المعيشية والسياسية . اما الفضائح فانها لن تتوقف ، ولن تنتهي . ذلك لانها رديفة نظام الاستغلال والسيطرة ، والافرازاته الدائمة ، و « منجزات » ازدهاره المزعوم .

نحن واثقون تماما بان الايام القادمة سوف تكشف عن فضائح جديدة خطيرة ربما ليست في حساب احد . ■■

رفع الله ما كان أعظم ...!

احدثت الغارة الاسرائيلية على قلب بيروت ردود فعل مختلفة ، وفي حين عبرت الاكثرية الساحقة من اللبنانيين عن ادانتها لسياسة التخاذل ازاء المعتدين ، ومطالبتها بسياسة وطنية ، فان الدولة لم تعدم بعض الاصوات التي تدافع عن سياسة التخاذل .

ويتذكر المواطنون في هذا الشأن تصريحات السيد بيار الجميل فقد قال انه لم يكن في الامكان احسن مما كان ، فقد كانت تحوم فوق بيروت عشرات الطائرات « كذا » وتقف قبالة شواطئها كذا عواصات.

وبغض النظر عما اذا كان ما سوفه السيد الجميل صحيحا ، وبغض النظر عن المصادر التي استقى منها احصاءاته « الدقيقة » فان تبرير السيد الجميل لموقف الدولة من الغارة الاسرائيلية يذكرنا بهذه الحكاية :

يروى أن عصابة من اللصوص داهمت بيت احدهم « ولعله كان وكيلا لمكتب سياحة » ! وبعد ان حملت ما حملت والزوج مختبىء تحت السرير ، تعاقب افرادها على الزوجة ـ وفوق سرير الزوجة ـ الواحد بعد الاخر ، ثم تركوا المنزل .

وحين عانبت الزوجة زوجها على جبنه اجاب الزوج :

ـ حمدي الله يا مرا .. بحرب بيش شو قوايا ، منيح ما هبطوا النخت فوقي .

وكل عدوان وسرير السادة الذين فوق ، وكلاء توريد المباخ والجواسيس وما شاكل ذلك ، نخير ...

« شاهين »

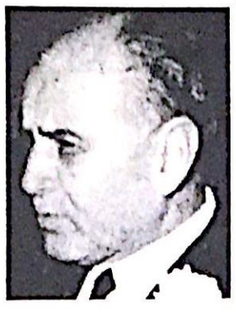

ماذا بعد استقالة سلام

جاءت استقالة سلام هزيمة لكامل السياسة التي يمثلها ... سياسة تجاهل الحركة الشعبية وقمعها، وما سمي « بعدم الرضوخ للضغط » .

واذا كانت حكومة سلام قد استقالت تحت وطأة عار التخاذل الا ان النضالات العديدة والمتنوعة التي خاضتها الجماهير الشعبية وعلى امتداد ثلاث سنوات ، قد لعبت دورا هاما واساسيا في اضعاف حكومة سلام وانهاكها ، بحيث سارع « الكثيرون » ممن كانوا وقبل ايام من استقالتها يقدمون لها كل الدعم، الى « التبرؤ» منها ، في محاولة لانقاذ ما يمكن انقاذه .

اذن فقد اضطرت الدولة الى التراجع . ولكن هل يعني انها تخلت عن نواياها تجاه الحركة الشعبية وتجاه حركة المقاومة ؟ كل الدلائل تشير الى ان الدولة تحاول التقاط انفاسها بعد هزيمة « الربع مليون » والحديث الذي يدور حول وزارة «الضيقة» و « قصيرة العمر » بعقب حكومة سلام والتطمينات التي ساق لسلام بقرب عودته من جديد ، كل ذلك يدل ان الدولة غير جادة في التخلي عن السياسة التي كان ينفذها صائب سلام ، وانها انما تمهد في الواقع لاجهاض الحركة الجماهيرية وتدمير يقظتها وتصبح مطالبها استعدادا للانتقال الى مواقع الهجوم من جديد .

ويبدو ان الصراع سيركز في الفترة المقبلة حول وجود حركة المقاومة . واذا كانت اساليب المجابهة المباشرة قد فشلت ، بعد ان اظهرت المسيرة التاريخية الخاف الكثير من اللبنانيين وانضمامهم مع حركة المقاومة ، فلا نستبعد ان يتركز ضغط الدولة على حركة المقاومة ، ولكن باساليب جديدة ، اكثر مكرا ، بدعمها « ضغط عربي » تحت شعارات الدعوة الى « العمل» و « اخذ الواقع اللبناني بنظر الاعتبار » الخ .. لدفعها الى التنازلات .

ان السيد امين الحافظ ، الرئيس المكلف ، يواجه مهمة صعبة ، فهو من جهة يواجه ضغط « الدولة » التي ترتد ان تحمل من تكليفه مجرد ربط حصان جديد الى العربة المدمية نفسها ، وهو من الجهة الاخرى يواجه ضغط الحركة الشعبية التي تريد انعطافا حقيقيا في السياسة اللبنانية، باتجاه وطني ودمقراطي .

لقد تقدم السيد كمال جنبلاط للرئيس المكلف ببرنامج وطني طالبا منه الالتزام به كشرط لاشراك جبهة النضال في الوزارة القادمة . وهذا البرنامج يعكس الحد الادنى من مطالب الحركة الوطنية اللبنانية في الظروف الراهنة .

ان القوى الوطنية اللبنانية رغم انها لا تعلق الكثير من الامال على نيات « الدولة » فانها ستحدد موقفها من الوزارة القادمة ، بمقدار الزام هذه الوزارة ببرنامج جبهة النضال ، وتنفيذها له .

وان بامكان الحركة الوطنية اللبنانية استنادا الى الارادة الوطنية التي عبرت عنها مسيرة الربع مليون ، ان تجعل من استقالة صائب سلام تراجعا حقيقيا عن السياسة التي كان يمثلها ، وان تنخذ منها نقطة انطلاق نحو سياسة وطنية ■■

برنامج جبهة النضال

فيما يلي النص الكامل لبرنامج جبهة النضال الذي تقدم به الشيخ بهيج تقي الدين الى رئيس الجمهورية من خلال الاستشارات التي دارت بعد استقالة سلام .

وتمارس الدولة والاوساط المقربة منها ضغطا مركزا على جبهة النضال والسيد كمال جنبلاط من اجل اقناعهم بالتخلي عن البرنامج المذكور اسو بكامله ، او عن نقاط اساسية منه .

وفي الظروف الراهنة ، فان برنامج جبهة النضال ، الذي وضع الوطنية ، يحتل الحد الادنى من مطالب الحركة الشعبية .

١ ـ انهاء سياسة خارجية مسنوحاة من مصلحة لبنان في توثيق علاقاته بالدول الصديقة وفي الابتعاد عن اي سياسة محورية .

٢ ـ وضع سياسة دفاعية واضحة تهدف الى درء اخطار الغارات الاسرائيلية عن لبنان والتاكيد على دور لبنان في المعركة التي تخوضها الدول العربية ضد اسرائيل.

٣ ـ صيانة المقاومة الفلسطينية والاعتراف بحقها في ممارسة دورها الوطني في النضال من اجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني .

٤ ـ ممارسة النظام الديمقراطي البرلماني وفقا للدستور وللاعراف والتقاليد المتبعة وتحقيق ما عرفته حتمية التطور والتطلعات الى المستقبل .

٥ ـ استرداد مشروع قانون الاحزاب والجمعيات من المجلس النيابي ووضع مشروع قانون جديد على غرار المشروع الذي كانت جبهة النضال تقدمت به الى لجنة الادارة والعدل باسمها واسم الاحزاب والهيئات الوطنية والذي يؤمن للاحزاب والافراد الحريات الديمقراطية التي كفلها الدستور .

٦ ـ تعديل قانون العمل ومنع الصرف الكيفي وتحقيق مبدأ المشاركة .

٧ ـ تحقيق ديمقراطية التعليم وايجاد حل سريع لمطالب الطلاب ووضع مشروع قانون باعادة المعلمين المصروفين .

٨ ـ تنفيذ قانون مصلحة استيراد الادوية ومكافحة الغلاء وانشاء مخازن شعبية واعفاء السلع التي تستوردها التعاونيات الاستهلاكية من الرسوم الجمركية ومعالجة قضية ايجارات الفنادق الوسطى والكادحة والمساكن الشعبية .

٩ ـ وضع مشروع قانون يصحح اوضاع المتقاعدين والمياومين والمتعاقدين العسكريين.

١٠ ـ تحقيق مطالب مزارعي التبغ ومعالجة قضية العمال الذين تناولتهم تدابير الصرف الكيفي .

١١ ـ معالجة ازمة مياه الشرب والري بانشاء سدود وتحويل كامل مياه الليطاني.